

مؤشر مدراء المشتريات® الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في السعودية

نمو الطلبات الجديدة يعزز مؤشر PMI في شهر فبراير

الرياض، 5 مارس، 2019: يشهد اليوم إصدار بيانات شهر فبراير من مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بالسعودية التابع لبنك الإمارات دبي الوطني. تحتوي هذه الدراسة التي يرهاها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدَّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمعت من دراسة شهرية للأوضاع التجارية في القطاع الخاص السعودي.

في إطار تعليقها على نتائج مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي في المملكة العربية السعودية، قالت خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني:

"ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) في السعودية بشكل متواضع مسجلاً 56.6 نقطة في شهر فبراير، بعد أن سجل في شهر يناير 56.2 نقطة، وهي أعلى قراءة شهر منذ ديسمبر 2017. ورغم ذلك، فقد ظلت قراءة مؤشر PMI لشهر فبراير أقل من متوسط السلسلة (57.6 نقطة)، مشيرة إلى أن نمو القطاع غير المنتج للنفط في المملكة لا يزال أضعف من المتوسط طويل المدى. وكان المحرك الرئيسي للتحسن المسجل في شهر فبراير هو الزيادة الأقوى في الطلبات الجديدة، بالرغم من تراجع طلبات التصدير الجديدة للشهر الثاني على التوالي. وهذا يشير إلى أن الطلب المحلي قد ساعد على زيادة نمو الطلب إجمالاً. كما ارتفع مؤشر الإنتاج بشكل طفيف الشهر الماضي.

بالرغم من النمو القوي نسبيًا في الإنتاج والطلبات الجديدة، لم يتغير معدل التوظيف في القطاع الخاص بشكل عام، وأفاد أقل من 1% من الشركات التي شملتها الدراسة بزيادة معدل التوظيف لديها. وسجل مؤشر التوظيف أدنى قراءة له في حوالي خمس سنوات في شهر فبراير، مسجلاً 50.2 نقطة. وأشارت بعض الشركات إلى أن محاولات احتواء التكاليف كانت وراء تردد الشركات في ضم موظفين جدد، بالرغم من ارتفاع الطلبات الجديدة. في الواقع، كانت هناك أدلة قليلة على نمو الأجور في القطاع الخاص الشهر الماضي، مع تراجع عنصر تكاليف التوظيف إلى 50.2 نقطة.

تراجعت تكاليف مستلزمات الإنتاج للشهر الثاني على التوالي، مخففة بعض العبء عن هوامش أرباح الشركات حيث ظلت أسعار المبيعات مستقرة بشكل كبير. وواصلت الشركات الإفادة بقوة الضغوط التنافسية التي أثرت على قوتهم التسعيرية.

قامت الشركات بزيادة مخزونها من مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل منذ شهر سبتمبر، وهو ما يعكس زيادة الطلبات الجديدة وأيضًا التفاؤل بشأن نمو الطلبات المستقبلية – حيث توقع أكثر من نصف الشركات المشاركة في الدراسة أن يزداد إنتاجها خلال العام المقبل."

النتائج الرئيسية لدراسة شهر فبراير هي كالآتي:

- قوة الطلب الداخلي تعزز تحسن الأوضاع التجارية في شهر فبراير
- ارتفاع نمو الإنتاج إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر
- ارتفاع معدل التوظيف بشكل هامشي في ظل إدارة التكاليف بشكل أكثر إحكامًا

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) الخاص بالسعودية التابع لبنك الإمارات دبي الوطني - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً إلى أعلى مستوى في 14 شهرًا، من 56.2 نقطة في شهر يناير إلى 56.6 نقطة في شهر فبراير. وأدى هذا إلى اقتراب المؤشر الرئيسي من متوسطه طويل المدى وهو 57.6 نقطة (منذ شهر أغسطس 2009).

وكان تحسن الأوضاع التجارية في شهر فبراير ناتجًا عن الزيادة الحادة المتسارعة في الأعمال الجديدة - وهي الأكثر حدة منذ شهر أغسطس 2015. انخفضت مبيعات التصدير خلال الشهر، ما يشير إلى أن الزخم الرئيسي استمر بفضل السوق المحلية. وبدورها أدت زيادة الطلب إلى زيادة معدل الإنتاج الإجمالي في شهر فبراير، وتسارع معدل النمو للشهر الثاني على التوالي ووصل إلى أعلى معدلاته منذ شهر نوفمبر الماضي.

كما شهد شهر فبراير زيادة أقوى في النشاط الشرائي، حيث سعت الشركات إلى جعل مستويات الشراء متماشية مع زيادة طلبات الإنتاج وتراكم المخزون. وعلمت الشركات التي قامت بزيادة مخزون مشترياتها على الزيادة المتوقعة في النشاط خلال الأشهر المقبلة. ظلت الثقة بشأن مستقبل الأعمال عالية، بل الأعلى في الأشهر الخمسة الأخيرة، بالرغم من أن مستوى التفاؤل قد تراجع بشكل طفيف من الذروة التي شهدها شهر فبراير مؤخرًا.

على صعيد أقل إيجابية، أظهرت البيانات الأخيرة أن الشركات العاملة في الاقتصاد غير المنتج للنفط في السعودية ظلت مترددة في ضم موظفين جدد. وارتفع معدل التوظيف بشكل هامشي وبأبطأ معدل في حوالي خمس سنوات في شهر فبراير. ووفقًا للأدلة المنقولة، فقد كان هذا ناتجًا بشكل جزئي عن محاولات احتواء التكاليف في ظل قوة ضغوط التكلفة.

لم تتغير نفقات التشغيل الإجمالية للشركات في شهر فبراير، حيث إن الزيادة الطفيفة في متوسط أجور الموظفين عوضها تراجع هامشي مماثل في تكاليف المشتريات. كما ظل متوسط أسعار منتجات السلع والخدمات مستقرًا بشكل كبير. شهدت كل الشهور منذ نوفمبر الماضي تراجعًا في أسعار المبيعات، ولكن في شهر فبراير انخفض عدد الشركات التي أشارت إلى تقديم خصومات في ظل قوة الطلب الداخلي.

وأخيرًا، أشارت دراسة شهر فبراير إلى انخفاض المدد الزمنية لتسليم المشتريات، الأمر الذي أرجعته الأدلة المتداولة إلى طلبات زيادة سرعة التسليم وسداد مستحقات الموردين في موعدها.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل للسعودية في 4 ابريل 2019 الساعة 07:15 ص (بتوقيت الرياض) //
04:15 (بالتوقيت العالمي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

خديجة حق
رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الأسواق العالمية والخزينة
بنك الإمارات دبي الوطني
بريد إلكتروني: KhatijaH@emiratesnbd.com

فيل سميث
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44-1491-461-009
بريد إلكتروني: phil.smith@ihsmarkit.com

بتول البيتوني
أصداء بيرسون - مارستيلر
هاتف: +9714 4507600
بريد إلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44-207-260-2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) الخاص بالمملكة العربية السعودية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذيين في 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي للاقتصاد غير النفطي في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة – 0.3، الإنتاج – 0.25، التوظيف – 0.2، ومواعيد تسليم الموردين – 0.15، مخزون السلع المشتراة – 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة IHS Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن آخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2018 بلغ مجموع أصول المجموعة 477.5 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 130 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهمات رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي إيه إي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 227 فرعاً إضافة إلى 1065 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعدّه "ذا فاينانشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود" #TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarket.com)

تُعد مجموعة تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

تُؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI® الخاص بالمملكة العربية السعودية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI® إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarket.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.